ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق

(الفقر، البطالة والفساد)

أ.م.د.جمال عزيز فرحان العاني

الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يركز البحث على اهم الاسباب الكامنة وراء ثلاثية الفشل الاقتصادي : الفقر ، البطالة ، والفساد ،والتي تعود الى سنوات سبقت عام ٢٠٠٣ ، اذ ان العراق على الرغم من سعيه الى تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لمواطنيه الا ان العوامل الدولية الخارجية لعبت دورا هاما ومؤثرا على مسيرة التنمية الشاملة فيه ، وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ ، والتي برزت فيها ثلاثية الفشل الاقتصادي بصورة واضحة . وهذه تحتاج جهود استثنائية من اجل تحسين مستوى الاداء الاقتصادي العراقي من اجل كل الاطراف وخاصة الاطراف السياسية في تحقيق معدلات التحسن في المستويات المعيشية لمواطنيه من اجل وقف التدهور للفشل الاقتصادي وبالتالي الصعود بمؤشرات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي المختلفة .

Abstract

The research focuses on the most important reasons behind the triple economic failure: poverty, unemployment, and corruption, which date back to the years leading up to 2003, as the Iraq despite its quest to achieve economic and social welfare of its citizens, but the international factors (foreign) played an important and influential role on the overall development process, and especially after 2003, and in which there are three economic failure clearly. These require extraordinary efforts to improve the level of Iraqi economic performance for all parties, especially the political parties in achieving rates of improvement in the living standards of its citizens in order to stop the deterioration of the economic failure and thus climb different indicators of economic and social welfare.

المقدمة

اهمية البحث:-

يسلط البحث على الاسباب الكامنة خلف الفشل الاقتصادي في ثلاثة متغيرات كانت من نتائج تلك الاسباب، وهذه المتغيرات التي سوف نبحثها تكمن في ثلاثية، الفقر، البطالة والفساد، ومع ذلك فان هذه النتائج، يعتقد الباحث، انها مداخل مهمة لنتائج ربما تكون اكثر خطورة في المجتمع العراقي بصورة خاصة. والتي يمكن ان تكون معينا في التوصل الى نوع من السياسات الاقتصادية التي يمكن ان توقف التدهور الحاصل في الاقتصاد العراقي، خاصة بعد عام ٢٠٠٣ بالرغم من التدهور في الاقتصاد العراقي منذ ثمانيات وتسعينات القرن الماضي، ولكن تحمل الاقتصاد العراقي اعباء تلك المرحلة بصورة لم تكن من نتائجها تدهور متغيراتنا بالصورة التي

نعيشها حاليا من تلك الثلاثية، بسبب تجمد الحلول وعزوفها عن الصواب، بالرغم من الاجراءات المتبعة في ذلك والساعية الى معالجتها.

إن الفشل الاقتصادي ، يعني انحراف السياسات الاقتصادية عن جادة الصواب والتي تصب في مصلحة المواطنة، خاصة بعد عام ٢٠٠٣، حيث مثل العقد التاسع من القرن العشرين بداية ذلك الفشل، عندما اتخذت إجراءات صارمة في المجال الإقتصادي وعدم إفساح المجال أمام الإستثمارات الأجنبية، بسبب الحصار الإقتصادي الذي فرض من قبل مجلس الأمن الدولي، بصورة لم يسبق لها مثيل لأي دولة في العالم، وكذلك تمويل الخطط والبرامج الإقتصادية والإجتماعية عن طريق التمويل بالعجز المالي، وذلك بإصدار نقدي جديد، جعل مسألة التضخم تستحوذ على القيمة الإقتصادية للعملة المحلية تجاه العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي، وهي مسألة طبيعية وهذا لا يعني ان تحرير الاسعار يشمل كل شيء بما فيها الدخل الفردي لموظفي القطاع الحكومي، وهذا جعل الكثير من موظفي القطاع الحكومي والقطاع العام، يتسربون الى القطاع الخاص والعمل خارج الوطن، من اجل الحصول على الدخول الحقيقية العالية وايضا لمساعدة عوائلهم في ظل التضخم الجامح.

ان الفشل الاقتصادي، كان وراءه اسباب حقيقة، والسبب الرئيس هو ما سميه فيما بعد "بالمرض الهولندي" الذي فحواه هو ان القطاع النفطي يجعل سعر الصرف المحلي اتجاه سعر الصرف الاجنبي اقوى ما يمكن، مما يعطي للعملة المحلية الوهن والوهم الذي يصيب الاقتصاد في كل مفاصله، وهذا جعل كل السياسات الاقتصادية التي اتبعت في عقدي السبعينات والثمانيات من القرن الماضي، تسير باتجاهات لم تصب في خلق قطاعات اقتصادية معتمدة على الذات، باعتبار ان سلعة النفط الخام، سلعة ناضبة، يمكن الاستفادة منها في خلق بدائل حقيقية في القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية وبصورة خاصة، من اجل خلق فرص استثمارية مستدامة ومولدة لفرص العمل وبمختلف الاختصاصات، وهذا يجعل الاقتصاد المحلي دائما يسير بالاتجاهات التي تخلق القيمة المضافة، الا ان الذي حدث هو ان الاحداث السياسية منذ التأميم عامي ١٩٧٢_١٩٧٥، كانت تتجه بالاتجاهات التي تستنزف الثروة الدولارية النفطية في البلاد، بالرغم من وجود خطط تنموية شاملة للبلاد وخاصة الخطة الانفجارية ١٩٧٦-١٩٨٠ مما جعل تلك الاحداث في البلاد تلقي بظلالها على القرارات السياسية، وخاصة في المجالات التنموية والاستثمارية، اذ ان الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ قد استنزفت تلك الثروة الدولارية الموضوعة في حينها للأجيال القادمة، بل اصبح العراق مدينا للعالم الخارجي بالمليارات من الدولارات الامريكية (نتيجة الديون وفوائدها).

وبالرغم من عدم المعرفة الحقيقة لحجم تلك الديون وفوائدها قبل العدوان الثلاثي على العراق عام ١٩٩١، إلا أن ما فرض على العراق بعد ذلك العدوان، مبالغ لا يعرف حجمها لحد الان. ومع ذلك فان تلك الاعباء وتلك القرارات التي فرضت على العراق منذ عام ١٩٩٠، الى الوقت الحاضر تقريبا، جعلت العراق يتبنى كل قرارات مجلس الامن الدولي، وما يتمخض عنها من التزامات غير قانونية، فاصبح العراق رهن تلك القرارات غير العقلانية، مما ادى ذلك الى احتلاله عام ٢٠٠٣ وما الة اليه ذلك الاحتلال.

مشكلة البحث:-

ان ثلاثية الفشل الاقتصادي والمتمثلة بالفقر ، البطالة والفساد اصبحت عميقة في الاقتصاد العراقي وهي تمثل مشكلة معقدة ومتشابكة تحتاج لمعالجتها تضافر الجهود المحلية والاقليمية والدولية .

فرضية البحث:-

ان ثلاثية الفشل الاقتصادي تتمثل في مؤشرات الفقر ، البطالة والفساد ، وهي مؤشرات ذات ابعاد لها دلالاتها الاقتصادية والاجتماعية وانها محصلة عوامل معقدة ومتشابكة لم تكن وليدة الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ ، بل انها اكثر عمقا" في الاقتصاد العراقي .

اهداف البحث:-

يوضح البحث قيد الدراسة مؤشرات الفشل الاقتصادي الفقر، البطالة والفساد وهي مؤشرات تعبر عن الحالة الاقتصادية السائدة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وبصورة اكثر وضوحا" مما كان قبل هذا التاريخ .

منهجية البحث:-

ان المنهج الذي استخدم هو المنهجين الاستقرائي والاستنباطي في معرفة وتشخيص اسباب الفشل الاقتصادي وما آلة اليه هذا الفشل في ظهور المؤشرات السالفة الذكر معززا" ذلك ببعض الدراسات والارقام المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية .

اولا": السياسات التنموية قبل عام ٢٠٠٣

قبل الدخول في مؤشرات الفشل الاقتصادي لابد من معرفة البيئة الاقتصادية قبل احداث عام ٢٠٠٣ حيث يعد الاقتصاد العراقي احد الاقتصادات النامية ، وهو مثل بقية تلك الاقتصادات ، تلعب المتغيرات الخارجية الدور الاكبر في التأثير على متغيرات النمو الداخلي ، باعتبار ان الاقتصاد العراقي يتأثر بالمتغيرات الدولية وماتشوبها من عدم الاستقرارية والتوازن فتلقي تلك المتغيرات تأثيراتها السلبية والايجابية على مجرى الاقتصاد العراقي (١) ، غير ان عوامل النمو الداخلية للاقتصاد الوطني لم يتم تحجيمها بالرغم من السياسات الاقتصادية التي اتبعت منذ تأسيس مجلس الاعمار عام ١٩٥١ خاصة بالنسبة للقطاع الخاص ، حيث اخذت تلك السياسات تاثيراتها على واقع الاقتصاد العراقي بالرغم من ان العراق لم يقدم على خطوة تأميم النفط العراقي الا بعد عقدين من الزمن . ومع ذلك فان السياسات الاقتصادية لم تنجح في جعل النفط العراقي بعيدا عن التأثيرات الايجابية منها والسلبية فكانت تلك السياسات الاقتصادية محدودة التأثير على واقع الاقتصاد العراقي بالرغم من اهميتها حيث لم تحدث هزة في تنويع محصلة الصادرات العراقية من العملات الاجنبية بحيث تحل محل حصة الايرادات النفطية قبل تأميمه . واذا اردنا ان نكون دقيقين ، فان التأميم بمثابة خطوة هامة على طريق تحقيق الخطوات التنموية بعد ان استطاع العراق ان ينجح ظاهريا في خطوة التأميم عامي ١٩٧٢ و١٩٧٥ اذ استطاع العراق ان يؤمن مصدر تمويل داخلي بصورة كبيرة لتمكنه من انجاز البنى الارتكازية اللازمة للإنجازات التنموية فيما بعد .اذ وضعت الخطة الانفجارية عام ١٩٧٦ – ١٩٨٠ التي كان يراد منها تحقيق طفرة نوعية بدخول العراق الى العالم الثاني كبلد يحقق التنوع من الانتاج والتصدير بعيدا" عن القطاع النفطي الذي يجعل الاقتصاد الوطني في حالة الارباك وعدم الاستقرار الداخلي بسبب طبيعة هذا المورد الاستراتيجي الذي تدخل فيه ستراتيجيات الدول العظمى ومتطلباتها من النفط الخام . بالرغم من ان اوبيك هي من تقرر الانتاج والسعر ،الاحتياطي من النفط الخام للدول الاعضاء فيها ومنها العراق ومع ذلك تأسيس منظمة الطاقة الدولية كجانب تفاوضي وتساومي كبير للدول الكبرى المستهلكة للنفط الخام جعل قرارات الاوبك لا تتم بمعزل عن هذه المنظمة . الا ان العراق كان يتأثر ويؤثر بقرارات الاوبك ومنظمة الطاقة فجاءت تنفيذ الخطة الانفجارية ١٩٧٦-١٩٨٠ دون المستوى المطلوب . ومع ذلك فان دخول العراق للحرب العراقية الايرانية للمدة ١٩٨٠-١٩٨٨ جعلته في خانة الدول النامية قابعا فيها يعاني ليس فقط من عدم تنفيذ متطلبات الخطط ١٩٨١-١٩٨٥ و ١٩٨٦-١٩٩٠ وهي ايضا" خطط شاملة تحاول تحصين العراق من تصدير النفط الخام والاعتماد على وارداته من العملات الاجنبية ، بل دخل العراق الى الكويت فكانت النتائج وخيمة ليس على مستوى العراق بل على مستوى الاقليم العربي برمته عندما انشق العرب الى فصيلين مؤيد ومعارض لدخول العراق الى الكويت . فكانت امريكا ومن تحالف معها ضد العراق الذي وقف وحده ضد التجمع الدولي بع صدور قرارات كثيرة وقفت اغلب الدول العربية الى جانب تلك القرارات مما ادخل العراق الى أتون ليس حرب جديدة فحسب بل الى التخلف الاقتصادي والاجتماعي فكانت قد تدهورت مؤشرات كان العراق يفتخر بها مثل ارتفاع المستوى المعاشي والتعليم والصحة والتغذية والاهتمام بالطفولة ومحوا الامية

اضافة الى الانتاج المحلي المحدود من السلع والخدمات فاصبح عقد التسعينيات من القرن الماضي يسجل مأساة العراق بكل مؤشراته واهمها المستوى المعاشي والصحي والتعليمي .
ان المستوى المعاشي الذي تدهور منذ تسعينيات القرن الماضي قد رافقه مجموعة من المؤشرات الدالة على التراجع والفشل الاقتصادي كمؤشرات الفقر والبطالة والفساد الاداري والمالي .
ففي دراسة (٢) عن المستوى المعاشي الاقتصادي والاجتماعي للمدة ١٩٧٢-١٩٧٦ وجد ان الرقم القياسي من الناحية الاقتصادية لمستوى معيشة الاسر في الحضر بلغ ١١١% عام ١٩٧٢ اي ان هذا المستوى كان يمثل ١١% اعلى من مستوى هذه الناحية للعراق ككل في حين كان في الريف اقل من المعدل ١٥% لنفس السنة كما ان هذه النسبة قد ارتفعت عام ١٩٧٦ في كل من الحضر والريف بنسبة ١٦% فان الفجوة بين الحضر والريف بقيت ثابتة لم تتغير الا ان الناحية الاقتصادية كانت اكثر تطورا" من الناحية الاجتماعية ذلك ان رفع المستوى المعاشي من الناحية الاقتصادية للاسرة مثل جوانب الانفاق والتغذية والملكية من السلع يمكن ان تتحقق بسرعة نسبية اذا ارتفع دخل الاسرة في حين ان الجوانب الاجتماعية كالتعليم والسكن والصحة والمرافق العامة تحتاج الى فترات زمنية طويلة نسبيا" وفي دراسة اخرى عن تطور المستوى المعاشي للأسر العراقية للمدة ١٩٥٧-١٩٨٠ وجد ان الرقم القياسي لمستوى المعيشة في العراق قد ارتفع للمدة ١٩٥٧-١٩٧٦ بنسبة ٨٧% في حين ارتفع هذا المستوى للمد ١٩٧٧-١٩٨٠ بنسبة ٣٦% وكمعدل سنوي لهاتين الفترتين فان هاتين النسبتين توازيان ارتفاعا" سنويا" مقداره ٣.٢% و ٨% على التوالي (٣) .
كما يمكن النظر الى مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق من خلال دراسة اخرى اعتمد فيها الكاتب(٤) على بعض المؤشرات الدالة على التنمية الاقتصادية في العراق من خلال اعتماده على متوسط الدرجة المعيارية (Z-SCORE) لمؤشرين هما متوسط دليل التنمية البشرية للاعوام ١٩٦٠-١٩٩٠ ومتوسط دليل الناتج المحلي للاعوام نفسها الذي احتل فيها العراق المرتبة الثانية خلال تلك الفترة بعد السعودية من بين عشرة دول شملتهم الدراسة وهم غالبيتهم من دول الجوار العراقي غير ان عقد التسعينيات ١٩٩٠-١٩٩٨ جاء ترتيب العراق العاشر من بين عشرة دول تم اختيارهم للمقارنة وهذا يدل على ان الحصار الاقتصادي الذي فرض في شهر اب (اغسطس) عام ١٩٩٠ قد مهد لمسميات جديدة ومؤشرات دالة على رجوع العراق الى خانة التخلف من جديد .

ثانيا": الفقر

يعد الفقر ليس فقط ظاهرة شائعة، بل انها احد مؤشرات الفشل الاقتصادي وهو يمثل عجزا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. التي تنتهجها البلدان النامية ومنها العراق، وذلك لأسباب متعددة، لا تتعلق بسبب دون آخر، إلا أن تحديد مفهوم الفقر، سوف يسهم في تشخيص الاسباب المؤدية اليه، غير ان تعقيد الظاهرة سوف يعقد ايضا المفهوم، إلا أن الاقتصاديين يركزون في تحديد مفهوم الفقر، على الجانب الاقتصادي فقط دون المفاهيم الاخرى، وهذا يعطي الجانب الاقتصادي الاهمية البالغة في فهم الظاهرة، واذا كان المفهوم البسيط للظاهرة تعني تدني المستوى المعاشي للفرد، فهو يعبر عن حالة الحرمان المادي التي تتجسد في انخفاض استهلاك[٥] الغذاء كماً ونوعاً مما يؤدي الى بروز الاعاقة والامراض والازمات والبطالة.
غير ان الحرمان المادي يعد العمود الفقري لتعريف ظاهرة الفقر، وانه ايضا يتمثل الحرمان المادي بنقص كبير في توفير الحاجات الاساسية عند حدها الادنى كالملابس والغذاء والمسكن اضافة الى تدني المستويات الصحية والتعليمية، إلا أن هذا المفهوم، يؤكد على حق المواطن بحصوله على ابسط احتياجاته الاساسية، كما تقررها كل القوانين والدساتير الوطنية، وحقوق الانسان المحلية والدولية، كما يمكن ان يعبر عن الفقر في مفهوم التنمية البشرية، بانخفاض دليل التنمية البشرية[٦]، وبتطور مفهوم التنمية البشرية عن طريق التقارير السنوية المتتالية، اخذت ابعاد مختلفة لمفهوم التنمية البشرية، كما جاء في التقرير الاول للتنمية البشرية عام ١٩٩٠[٧]، وبغض النظر عن مفهوم الفقر وأبعاده المختلفة، فأن هذا المؤشر يعد مؤشراً خطيراً من مؤشرات

الفشل الاقتصادي، والتنمية البشرية لأن يؤشر إلى اخفاقات واضحة جداً، إلى وضعية العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، بين السياسات الاقتصادية سواء، كخطط او برامج اقتصادية واجتماعية لأنها تؤشر إلى تدني متطلبات الحياة والتي لا تحقق الكرامة والثقة بالنفس واحترام الذات.

أما حالة الفقر في العراق، فقد أشر التقرير الوطني لحالة التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨، عن طريق دليل الفقر البشري، والذي اخذ يركز على الحرمان عن طريق مكونات الثلاثة لدليل التنمية البشرية، وهي الحرمان من التمتع بالعمر الطويل والحرمان من فرص التعليم، والحرمان من مستوى العيش اللائق في توفير مياه الشرب وفي ضمان تغذية صحية للطفل، إلا إن القاسم المشترك لهذه المتغيرات الفرعية هو إنها تقيس الحالة السلبية في المجتمع. إن زيادة قيمة دليل الفقر البشري يعد مؤشراً سلبياً، ومعنى ذلك إن الفقر يزداد سوءاً في البلاد. إذ قدرت قيمة دليل الفقر البشري في العراق، كما جاء في التقرير بـ (١٨.٨%) على ضوء مكوناته الفرعية، وعند مقارنة هذه النسبة مع بعض البلدان العربية، مثل تونس (٤٥%)، الجزائر (٥١%)، سوريا (٣١%)، مصر (٤٨%)، المغرب (٦٨%)، جزر القمر (٦١%)، موريتانيا (٨٧%)، السودان (٦٩%)، جيبوتي (٥٩%)، واليمن (٨٢%). كما جاء في تقرير التنمية البشرية لعامي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ غير أن محافظات العراق، قد سجلت نسباً متفاوتة في دليل الفقر البشري، كما في محافظات المثنى (٣٠%)، ميسان (٣٠.٢%) وهي اعلى من المعدل العام الوطني. في حين هناك محافظات سجلت فيها معدلات اقل من المتوسط العام كما في محافظات كربلاء (١٦.٢%)، البصرة (١٧.٥%)، والانبار (١٦.٤%)[٨]. كما ذكرنا آنفاً. حيث لايمكن قبول هذه النسب وان كانت ادنى بكثير من الاقطار العربية الاخرى التي تم ذكرها انفا وذلك كون العراق بلد نفطي وهو محسوب ضمن الاقتصادات النفطية متنوعة المصادر والتي يفترض ان تكون النسب في ادنى مستوياتها والتي لاتتجاوز بين (١-٣%)

إن العوامل المحددة والمسببة للفقر لا تنحصر في العوامل الاقتصادية بقدر ماهي تتشابك مع العوامل الاخرى. مما يعني إن ظاهرة الفقر هي محصلة لعوامل عديدة، اقتصادية واجتماعية وسياسية، وفي حالة العراق كذلك دولية واقليمية لا ينكر تأثيراتها السلبية التي أدت إلى احتلاله واحداث هذه الكوارث اللاإنسانية بشعبه منذ عام ٢٠٠٣ وما بعدها، غير إن الاشارة إلى اهم العوامل المسببة للفقر البشري ، خاصة" في البلدان النامية ومن ضمنها العراق يكون امرا" مهما" في التعرف على اسباب هذه الظاهرة ومنها، تزايد معدلات النمو السكاني العالية نسبياً، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي، انخفاض معدلات وتدهور معدلات التشغيل، ضعف الادارة العامة، الحروب والصراعات المستمرة، انخفاض معدلات الاجور الحقيقية، تدهور الضمانات الاجتماعية، الافتقار إلى الخدمات الاساسية في الصحة والتعليم والتغذية، فضلاً عن سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي التي جاءت بنتائج كارثية، مما اسفر عن تزايد ظاهرة الفقر البشري في كل مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والسياسية(٩).

ان عدم الاهتمام بتوزيع الدخول من خلال اعادة توزيعه في الاقتصاد سواء في الاقتصادات العالمية او في العراق، قد كان من نتائجه الكارثية هو بروز ظاهرة الفقر لتكون مدخلاً مهماً لأنهيارات متعددة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وبالتالي تؤثر تأثيرات سلبية على المواطنة مما جرّه معه المواطن إلى كل مظاهر الانهيار المبرمجة، بسبب تلك السياسات غير المسؤولة. حيث اشرت على الاقتصادات النفطية العربية ومنها العراق، ان نصيب الفرد الواحد من نسبة (٢٠%) من السكان يستحوذ على (٩٠%) من الناتج المحلي الاجمالي وهي تساوي (٢١٨٢٣) دولاراً، في حين ان (٨٠%) من نسبة السكان يحصلون على (١٠%) من الناتج المحلي الاجمالي، وتساوي (٢٦٣) دولاراً. في حين ان الدول العربية غير النفطية كان فيها توزيع الدخل القومي من خلال اعادة توزيعه اكثر قبولاً من الحالة الاولى اعلاه، اذ ان نسبة (٢٠%) من السكان يستحوذون على (٥٠%) من الناتج المحلي الاجمالي، وهو يساوي (٢٥٠٠) دولاراً. وان نسبة (٨٠%) من السكان يستحوذون على (٥٠%) من الناتج الاجمالي وهو يساوي (٦٢٥) دولاراً(١٠).

ان هذا التفاوت في توزيع الناتج المحلي الاجمالي في البلاد العربية النفطية وغير النفطية تؤشر على وجود اختلالات عميقة في التركيب الاقتصادي اضافة إلى ان تبني سياسات التكييف الاقتصادي والتثبيت الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ادت بدورها إلى زيادة التكاليف ليس الاقتصادية فحسب، بل الاجتماعية ايضاً، مما أدى إلى زيادة حدة الفقر في البلدان التي تبنت هذه السياسات في البلاد العربية.

اما بعض الدراسات الاكاديمية القيمة، فقد توصلت إلى ان نسبة الفقر المطلق في العراق كانت في الاعوام ١٩٨٨، ١٩٩٣، ٢٠٠٧ تشكل نسباً (٢٧%) (٨١.٣%) و (٣٦.٥٩%) على التوالي. وهي ايضاً تشكل نسباً مختلفة كفجوة الفقر من الدخل القومي للاعوام اعلاه، (٢.٥٦%)، (٢٢.٦٩%) و(٣٤%) على التوالي. وهذا يعود إلى اسباب مختلفة، وخاصة بعد عام ٢٠٠٣. والذي دفع الحكومة إلى تبني آلية الانتقال إلى اسلوب اقتصاد السوق، مما أدى إلى اضرار كبيرة خاصة للفئات الفقيرة، وإلى ازدياد التفاوت في توزيع الدخل القومي، مما قلل من فرص تحسين مستويات المعيشة، وزاد من تهميشهم واستبعادهم اجتماعياً(١١). كما تشير احدى دراسات الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات(١٢).الى ان دليل احوال المعيشة قد وزعت الاسر في العراق حسب درجة الاشباع العام لعام ٢٠٠٦ (%) الى الاتي (٣١.١%)من مجموع الاسر تحصل على مستوى اشباع متدني ، (٤٤.٨%) تحصل على مستوى اشباع متوسط فيما تحصل (٢٤.١%) على مستوى اشباع عالي . اذ تم في هذه الدراسة (٦) ميادين لقياس مستوى الاشباع وهي : التعليم ، الصحة ، الماء والكهرباء والصرف الصحي ، السكن ، محيط السكن ، والوضع الاقتصادي للاسرة وهذا يشير الى ضعف مستوى المعيشة في هذه الميادين للاسر العراقية وهذا يعود الى ماتعانيه الاسر العراقية من تراكمات الماضي من تأثيرات التفاوت في توزيع الدخول وما سببه من تفاقم وانتشار الفقر في العراق كما ان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٣ يشير الى نسب متفاوتة بين الاقطار العربية فيما يتعلق بظاهرة الفقر في هذه الاقطار من خلال قياس معامل جيني خلال سنوات مختلفة حيث اشار الى ان لبنان (٢٠٠٤-٢٠٠٥) (٣٦%) ، مصر (٢٠٠٨) (٣٠.٧٧%) المغرب (٢٠٠٧) (٤٠.٨٨%) ، موريتانيا (٢٠٠٨) (٤٠.٤٦%) ، قطر (٢٠٠٧)(٤١.١٠%) ، الامارات (٢٠٠٧) (٣٨.٣٠%) . (قطر والامارات تشير نسبهما الى المواطنين وغير المواطنين) ، الاردن (٢٠١٠) (٣٥.٤٣%) ، السودان (٢٠٠٩) (٣٥.٢٩%) ، سوريا (٢٠٠٦-٢٠٠٧) (٣٣.٨٠%) تونس (٢٠٠٥) (٤١.٤٢%) واخيرا" العراق (٢٠٠٧) (٣٠.٣٦%)(١٣). فبالرغم من معالجة الفقر كظاهرة اقتصادية بصورة مكلفة، غير ان الفقر كظواهر اجتماعية وسياسية وثقافية ربما تكون اكثر كلفة مما يعتقد.

ومع ذلك فان المعالجة الاقتصادية سوف تعني حلحلت الظاهرة وصولاً إلى حلحلت بقية المحاور المتعلقة بتلك الظاهرة. حيث تم معالجة مشكلة ظاهرة الفقر في العراق بصورة خاصة، من خلال البطاقة التموينية خلال مدة الحصار الاقتصادي، وهي مستمرة إلى الوقت الحاضر، بالرغم من ان مفردات البطاقة التموينية قد تقلصت بسبب عوامل عديدة من ابرزها ظاهرة الفساد الاداري والمالي الذي استشرى في العراق. ومع ذلك فأن مسألة دعم البطاقة التموينية بمبلغ (٢٠.٤) ترليون دينار عراقي خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وهي تشكل نسبة (١٢.٥%) من الميزانية العامة لنفس المدة(١٤) ، ومازال دعم البطاقة التموينية قائما" الى الوقت الحاضر . أن البطاقة التموينية والبرامج الاخرى مثل شبكة الحماية الاجتماعية والقروض الصغيرة، كلها وسائل تسهم بشئ او بآخر في معالجة مسألة في غاية التعقيد والتشابك مثل ظاهرة الفقر. لان ذلك يساعد على تقليل الضرر الذي يجابه طبقة الفقراء والذين يتزايد عددهم ونسبتهم بين السكان، في ظل اوضاع اقتصادية وأمنية وسياسات اقتصادية غير مستقرة وغير مؤكدة الحل في المدى المتطور، لأن المخاطرة جداً كبيرة.

ان مسألة معالجة الفقر بالأتجاه الذي يخدم التنمية البشرية يحتاج إلى الكثير من تعبئة الرأي العام والأموال في سبيل ذلك، وكذلك يحتاج إلى التوعية الوطنية بخطورة التمادي او عدم الحل لمثل

هذه الظاهرة لأن النتائج العكسية الضارة سوف تلقي آثارها الضارة على كل مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. فالتوعية يجب ان تكون بكل الاتجاهات، وهذا يعني ان البرامج الانتخابية يفترض ان توجه بهذا الاتجاه من حل وحلحلت كل الظواهر السلبية والعمل بجدية واخلاص في سبيل ان تستفز روح المواطنة لدى الانسان العراقي للعمل على الحد والقضاء على ظاهرة الفقر بكل اتجاهاتها.

ثالثا": البطالة

تعد البطالة بكل انواعها من ضمن مؤشرات الفشل الاقتصادي ويستمد هذا الفشل من ان هذا المؤشر دخل بعد عام ٢٠٠٣ ضمن ما يسمى باللعبة السياسية، إذ ليس موضوع البطالة في الاقتصادات المختلفة ظاهرة جديدة أو مستحيلة العلاج. ولكن الخطورة فيها، هو انها خضعت للبرامج الانتخابية مع ظاهرة الفقر والفساد، خاصة في البرامج الانتخابية للدول المتقدمة، مما يعني ذلك، ان علاجها سياسي يأخذ الاطار الاقتصادي في جوهره.

لذا فأن البطالة هي بكل بساطة تعني العاطلون عن العمل بالرغم من بحثهم عنه ورغبتهم في العمل والساعين له بالاجر السائد ولكن لا يجدوه. والكلمة الاخيرة (لا يجدوه)، يعني عدم وجود فرص استثمارية حقيقية او جديدة سواء في الهيكل الاقتصادي الافقي او العمودي في الاقتصاد الوطني فيما بين القطاعين العام والخاص.

وعدم وجود فرص استثمارية جديدة، تعني عدم وجود الاطار النقدي لتوليد فرص العمل ، وهذا يقود إلى عوامل كثيرة تدخل في البنية الاقتصادية للاقتصادات التي تعاني من هذه الظاهرة. بغض النظر عن طبيعة النظام. لان حجم التشغيل ومستواه متغير تابع لحجم النشاط الاقتصادي ومستواه.(١٥)، وكذلك لحجم الطلب الفعال، ففي البلدان المتقدمة (الرأسمالية تحديداً) أن حجم التشغيل والقاعدة الانتاجية تخضع لحجم ومستوى الطلب الفعال، وهذا يعني ان مشكلة البطالة في هذه الدول تخضع لحجم ومستوى الطلب الفعال، فأذا انخفض حجم الطلب الفعال، فأن ذلك يقود إلى انكماش الاقتصاد الوطني وبالتالي تصبح حالة الركود هي الحالة السائدة فيها مما يدفع إلى تخفيض الايدي العاملة في النشاط الاقتصادي وبالتالي ظهور ظاهرة البطالة. نجد ان الامر يختلف في البلدان النامية ومنها العراق للاسباب التالية(١٦):

١- ان حجم التشغيل لا يتوقف على حجم الطلب الفعال وذلك لأن.

أ- ضمور القاعدة الانتاجية.

ب- ضآلة اعداد واحجام المشاريع الاقتصادية، نتيجة لضآلة التراكم وتكوين رأس المال الثابت، والمرتبطة اصلاً بفكرة نقص العوامل التكميلية.

ت- نقص المقدرة التنظيمية، والتي تساعد على عدم اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة والتي تساعد على امتصاص البطالة من خلال التوسع في حجم ومستوى التشغيل.

٢- تواجه هذه البلدان وضعا خاصا" بالمتغير الد يمغرافي لا ينسجم مع الامكانات المادية الاقتصادية القائمة (ويستثنى العراق ربما من هذا الوضع بسبب الامكانات المادية، في ظل وجود اقتصاد ريعي) حيث ارتفاع معدلات الزيادة السكانية مقارنة مع البلدان المتقدمة، مما يعني ذلك تفاقم الاختلال بين عرض العمل والطلب عليه، يساعد ذلك الهجرة الداخلية لتلك البلدان.

٣-هناك اختلالا في هيكل او تركيب قوة العمل، اي انخفاض مستويات المهارة للأيدي العاملة، مما يساعد على الحد من امتصاصها في المجالات الانتاجية الحديثة، اضافة الى عدم امكانات الاجهزة التعليمية والتدريبية في هذه البلدان، من اعداد الكوادر العلمية وتنمية العمالة المهارة التي تحتاجها تلك المجالات الحديثة وبالتالي الحد من التوسع في مجالات التشغيل في مثل هذه القطاعات وبالتالي اعاقة تطور وتوسع تلك المشاريع الاقتصادية الحديثة.

٤- ترتبط امكانات التوسع في مجال تشغيل الايدي العاملة بتقنية التشغيل التي يمكن اتباعها حيث ان الانتاج كثيف العمل لا يساعد على الانتاج الحديث ويكون بعيدا عن المنافسة في الاسواق الحديثة الداخلية والخارجية، مما يعني انه في الامد القصير فان التوسع في التشغيل التي تتطلبها

الاسواق الحديثة تتقاطع مع اساليب الانتاج كثيف راس المال، وبالتالي تكون موفرة للأيدي العاملة ما يتسبب في وجود ظاهرة البطالة.

٥- ان مسالة الاتجاه نحو اساليب الانتاج الموفرة للعمل والمكثفة لراس المال الثابت ترتبط عمليا باتجاهات هيكل الاجور ، وان نظرية التنمية في ظروف عرض العمل غير المحدود،التي طرحها كل من ارثر لويس ونيركسه...الخ، ترى بان وجود فائض العمل في الريف، وانخفاض انتاجية العمل الى مستويات متدنية جداً، يمكن ان يتيح لهذه البلدان سحب اعداد كبيرة من العمال الفائضين من الريف وتشغليهم باجور واطئة في القطاع الحديث، في المناطق الحضرية.

وهذا يعني من الناحية الاقتصادية الصرف انه خط التكلفة سوف يمس منحنى الناتج المتساوي في نقطة ترجح اختيار اساليب انتاج كثيفة العمل (كما الشكل البياني رقم ١).

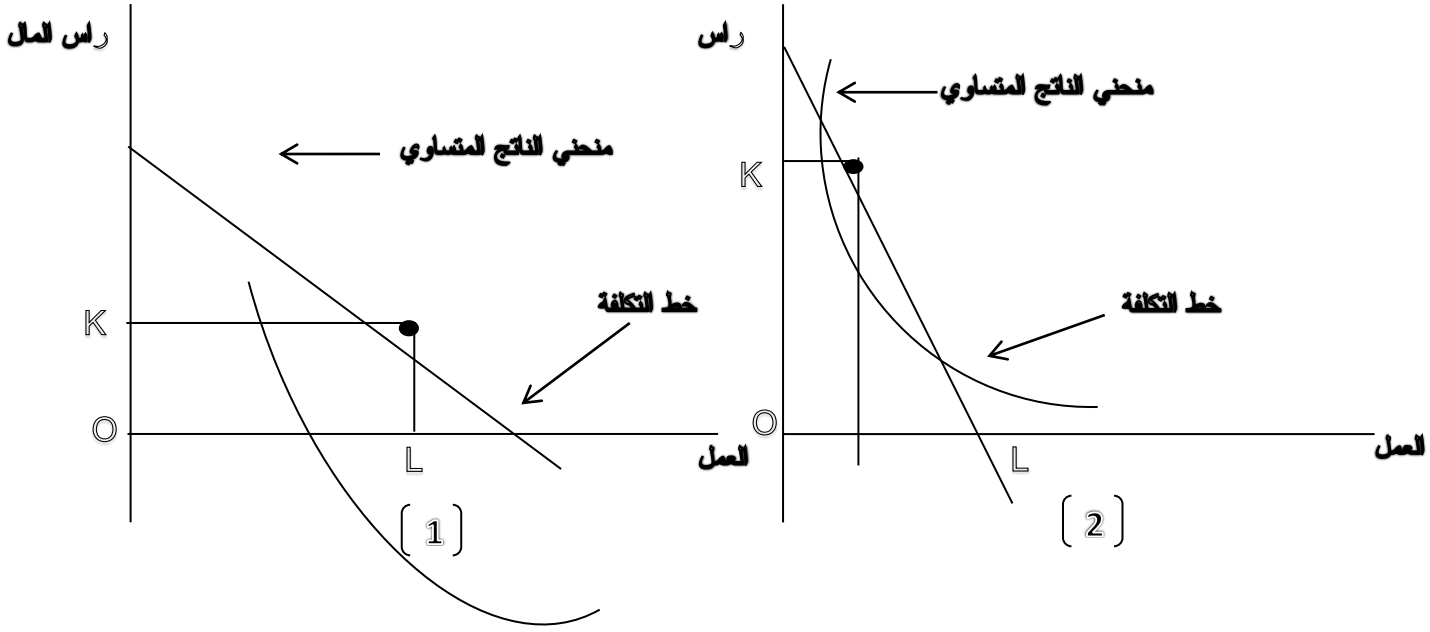

لكن الذي حصل في البلدان النامية وخاصة الريعية هو انها استنفذت جانب كبير من الايرادات العامة، وخاصة الايرادات الريعية (وهي تشكل نسبة كبيرة في العراق تصل الى اكثر من (٩٥%) من ايرادات الموازنة العامة) في توفير مساحة واسعة من مجالات العمل في الاجهزة الحكومية والامنية والقوات المسلحة وبالتالي تحريك انشطة طفيلية وهامشية اخرى، كالوساطة التجارية والباعة المتجولين ...الخ وصار هؤلاء يحققون معدلات دخل اعلى من تلك افترضتها نظرية التنمية في ظروف عرض العمل غير المحدود، وهذا يعني وفق معطيات النظرية الاقتصادية تغير مسار ودرجة انحدار خط التكلفة بحيث اصبح يمس منحنى الناتج المتساوي في نقطة ترجح اختيار اساليب الانتاج موفرة للعمل (كما في الشكل اعلاه١) ومكثفة لراس المال في المشاريع الاقتصادية كما في الشكل ٢ اعلاه ، وبالتالي الحد من توفير فرص العمل في القطاع الحديث.

لكن في القطاع الحكومي بسبب وجود ليس فقط مؤسساتها وقطاعاتها الانتاجية وخاصة العاصمة، وانما الى امكاناتها الهائلة في ايجاد فرص عمل واسعة لأغراض اجتماعية وسياسية وانسانية، الى جانب ذلك الهجرة الواسعة من الريف الى المدينة (الحضر)، وبالتالي سيادة القيم والاعراف الريفية على القيم الحضرية، وهذا ما نلاحظه في العراق بصورة خاصة اذا كان سكان الحضر يشكلون نسبة (٣٩.٢%) عام ١٩٥٧ في حين ارتفعت تلك النسبة الى (٦٧%) عام ٢٠٠٤ [١٧].

لذا فان البطالة في البلدان النامية ومنها العراق تتصل بطبيعة وهيكل الاقتصاد الوطني، اي انها بطالة هيكلية وليس مرتبطة بالطلب الكلي الفعال، كما هو في الاقتصادات المتقدمة.

وبالتالي فان المحرك الاساسي للطلب على العمل في العراق والبلاد النامية هو امكانات العرض الكلي اي الامكانات المتعلقة بالاستثمار وتكوين راس المال الثابت ومدى تراكمه فمهما كانت معدلات البطالة في العراق فهي تخضع الى النقص الكبير في الفرص الاستثمارية والتي تتعلق بالتراكم والتكوين الرأسمالي الثابت، وبالتالي عدم توليد فرص تشغيل حقيقية لتأسيس وتوسع قطاعات الاقتصادية في الانشطة الانتاجية والخدمية، لذا فان ارتفاع معدلات البطالة في العراق والتي برزت في عقد التسعينات من القرن الماضي والعقد الاول وبداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين كانت بسبب تلك الاختلالات الهيكلية والتي ساهمت العقوبات الاقتصادية قبل عام ٢٠٠٣ وما بعدها من ضياع للأمن الوطني وعزوف راس المال المحلي والاجنبي من الاستثمار في البلاد ساهم ايضا في تعزيز تلك المعدلات العالية من البطالة وبمختلف المستويات التعليمية والمهنية في البلاد.

ولا يمكن ان نقول ان مشكلة البطالة تنحصر في المشكلة الانتخابية او الاقتصادية او الامنية وانما تعود الى تلك المشاكل وبنسب متفاوتة، فاذ كانت معدلات البطالة لعام ٢٠٠٨ تشكل نسبة (١٥.٩%) فان بلاد عربية تشكل نسب البطالة مقاربة او اعلى بالرغم من ان هذه الاقطار لم تمر بما مر به العراق، ففي الاردن شكلت البطالة نسبة (١٢.٧%) وسوريا (٨.٤%) ومصر (٨.٨%) السودان (١٩.٧%) ولبنان (٨.٢%) اليمن (١٥.٩%) المغرب(٩.٦%) تونس (١٤%) لنفس العام [١٨]. في حين اصبحت النسب لعام ٢٠١٢ في الاردن (١٧.٢%) والامارات (٤.٢%) والبحرين (٣.٨%) تونس (١٨.٧) الجزائر (٢٠١١) (٩.٨%)والسعودية (٥.٥%) وعمان (٢٠%) ومصر (١٣%) قطر (٠.٥%)ولكن بين القطريين لنفس العام (٣.١%)واليمن (٣٠.٧%) لبنان (١٠%) سوريا (٢٥%)[١٩].

كما ان البطالة تخضع لظروفها وبيئتها، ولا يمكن ان نعطي تفسيرا محددا للبطالة ذلك ان البطالة تختلف باختلاف العقود التي تمر بها حيث كانت في العراق بطالة سلوكية في السبعينات وهيكلية في الثمانيات ومقنعة واجبارية في فترة التسعينات من القرن الماضي في حين اصبحت بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ بطالة مستوردة، رغم تذبذبها خلال تلك العقود ففي السبعينات كانت بالتحديد ١٩٧٧ (٢.٤%) وارتفعت ١٩٨٧ لتصل الى (٤.٦%) اما في عام ١٩٩٧ وصلت الى (٢٠.٧%) كما وصلت نسبة البطالة الصريحة اعلى معدل لها عام ٢٠٠٣ الى (٢٨.١%) ثم انخفضت عام ٢٠١٠ ووصلت الى (١٢%) [٢٠].

ان مشكلة البطالة في العراق، ليس في نسبتها ارتفاعا وانخفاضا، وانما خضعت لاسباب سياسية ودخلت ضمن اللعبة الانتخابية خاصة بعد عام ٢٠٠٣ ، لاكتساب اصوات الفئات العاطلة عن العمل ، التي لم يرى المواطن العراقي انها سوف تتحقق ، مما يعني ان مسالة التشغيل وبالتالي تخفيض معدلات البطالة سوف تكون محدودة جدا ، ولا يعول عليها في اغلب الاحيان . خاصة بعد ان اصبحت الهجرة الى خارج الوطن الحل الوحيد امام الشباب العراقي .

غير ان اهم عامل يمكن ان يقترح لمعالجة البطالة هو الاستقرار السياسي والتبني الصادق لسياسات تعالج فيها جانب القصور المتراكم في مسالتي الامكانيات الاستثمارية المحلية والاجنبية في البلاد ،وتراكم و تكوين راس المال الثابت الحقيقي بالاتجاه الذي يوفر فرص ا لتشغيل في جميع القطاعات الاقتصادية بما يخدم صناعة عراقية بعيدة عن النفط الخام . وبدون ذلك ، فان مشكلة البطالة لايمكن حلحلتها وسوف تبقى تأخذ معدلات متزايدة مع ازدياد اهمال توليد فرص الاستثمار المؤدية الى توليد فرص التشغيل .

رابعا": الفساد

يعد الفساد بشقيه الاداري والمالي، احد المؤشرات الاساسية في الفشل الاقتصادي ، لقد عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه " استغلال للسلطة من اجل المنفعة الخاصة" في حين وضع البنك الدولي تعريفا" للفساد بانه (اساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص فالفساد يحدث عادة"عندما يقوم الموظف بقبول او طلب او ابتزاز رشوة لتسهيل عقد او اجراء طرح لمنافسة عامة ، كما يتم عندما يعرض وكلاء او وسطاء لشركات او اعمال خاصة بتقديم رشى للاستفادة

من سياسات او اجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق ارباح خارج اطار القوانين المرعية كما يمكن للفساد ان يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء الى الرشوة ، وذلك بتعيين الاقارب او سرقة اموال الدولة مباشرة") وهذا التعريف يحدد آليتين رئيسيتين من آليات الفساد هما :

١- آاليات دفع الرشوة و (العمولة) بين الموظفين والمسؤولين في الحكومة والقطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الامور لرجال الاعمال والشركات الاجنبية وهو مايسمى بالمنطقة العربية بـ (البراطيل).

٢- الرشوة المقنعة او العينية في شكل وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للابناء والاصهار والاقارب في الجهاز الوظيفي وفي قطاع الاعمال العام والخاص وهذا المستوى الثاني هو اخطر آليات الفساد السائدة في المنطقة العربية. [٢١]

لقد قدرت منظمة الشفافية الدولية حجم الخسائر نتيجة ظاهرة الفساد والتي كلفت الاقتصاد العالمي عام ١٩٩٣ (٤٠٠) مليار دولار . [٢٢]

ونتيجة" لذلك فان الحوكمة قد اصابها عطب وعطل في منظومتها المتمثلة في سيادة القانون ، المشاركة والشفافية ، الاستجابة ، الراي الجماعي ، العدالة ، والشمولية ، الفاعلية والكفاءة والمسالة، فهذه العناصر التي تعكس الحوكمة في كل زمان ومكان ، ولا تخضع لزمن معين ومكان معين . وان هذه هي المؤشرات الدالة على الحوكمة .

وبالتالي فان المساءلة والعدالة والشفافية والنزاهة سوف تساهم في تعزيز عمل المؤسسات الحكومية بكل دقة واستمرارية وبالتالي سوف تساهم في تعزيز ثقافة المواطنة وسوف يساهم في مكافحة الفساد . حيث ان مؤسسات مكافحة الفساد تتمثل في هيئة النزاهة. ديوان الرقابة المالية ، والمفتشيات العامة في الوزارات(٢٣) كما ان الفساد يعني من جهة اخرى وكما عرفه الكثيرون واشار اليه القران الكريم في مواطن كثيره، بانه تصرفا استثنائيا او انحرافا عن المعايير الاخلاقية للمجتمع . اي الحاق الضرر بالافراد والمجتمعات ، كما اقره القران الكريم " ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت ايدي الناس "(٢٤) اضافة الى ايات كريمة اخرى كلها تدين الفساد وبشدة وتحرمه بكل اشكالة لانه يضم الصفات غير الحميدة واللاأخلاقية التي تضر المجتمع والصالح العام ، وبالتالي فان المفسدين سوف يلحقون الضرر بالقرارات المؤثرة على الصالح ا لعام من خلال المؤسسات والوزارات التي يتواجد فيها المفسدون لاعتبارات شخصية ولاعتبارات المحابات مع الاخرين لتحقيق مكاسب مالية او مناصب عليا في الدولة ومؤسساتها المختلفة . وهذا يعني التجاوز على القوانين والتشريعات التي تضم سلوكيات الموظفين لتحقيق العدالة فيما بينهم. وهذا السلوك المنحرف سوف يسهم ويساعد على انتهاك حقوق الناس بالباطل، مما يولد نزعة نحو العدوانية وبالتالي تصبح الفوضى الادارية هي الصفة السائدة في المجتمع . وبالتالي فان لم يتم معالجتها بالسرعة والدقة المطلوبة فان السلوكيات الادارية في تلك المؤسسات سوف تلاقي صعوبة في السيطرة على المفسدين والفاسدين في المؤسسة او الوزارة . ومهما كان فان الفساد الاداري والمالي سواء كان كبيرا او صغيرا، جزئيا او كليا، محلي او دولي ، مادي او مالي او منصب اداري عالي او التسرب من الدوام الرسمي .

فان ذلك يعد فسادا يجب ردعة. غير ان الفساد الاداري والمالي، له اسبابه المعروفة ، حيث تكمن تلك الاسباب في غياب الشفافية وضعف السلطة القضائية وعدم سيادة القانون وكذلك عدم مسائلة المفسدين الذين اثبت عليهم الفساد ، العاملون في المناصب العليا من الاجهزة الحكومية وخاصة النخبة المتحكمة بالقرارات العليا والفنيين المرتبطين بتلك النخب وعدم الاستقرار السياسي والامني وكذلك عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب هذه الاسباب وغيرها تقف وراء الفوضى التي تعم البلاد . ومع ذلك فاننا نقول انه مهما كان حجم الاموال المختلسة او وضع الاشخاص في مناصب قيادية عليا بدون مراعاة للمعايير التي تخضع لها تلك المناصب . فانه يمكن معالجة الفساد ومهما كان حجمه وفي اي اتجاه يسعى ، فان ستراتيجية المكافحة لابد لها من ان تعمل وفق الاليات التي تحجمه وتقضي عليه ومنها على سبيل المثال ، الوضع السياسي

المستقر ، بدون هذا العامل يصعب العمل وفق اي ستراتيجية بالامكان ان تقضي على هذه الظاهرة .

وكذلك الوضوح والشفافية في وضع الاهداف من خلال معايير معينة يعمل بها النظام العام . وكذلك فان فاعلية الاداء الحكومي في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية تخضع لاعتبارات الرقابة الادارية والمالية وكذلك سيادة القانون من خلال تطبيقه على كل الاشخاص والمجتمع من خلال المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية لان سيادة القانون هو سيادة للمواطنة الحقه . وكذلك فان من العوامل المهمة في مكافحة الفساد هو وضع معايير الثقافة الوطنية وانتشارها من خلال وسائل الاعلام المختلفة كأسلوب لتثقيف المواطن سواء كان بالمؤسسات الحكومية أو خارجها ،سوف يسهم في الحد وتحجيم الفساد والمفسدين،لأن إشاعة الثقافة الوطنية ضد كل أنواع الفساد سوف يسهم في تعزيز الروح الوطنية وسمو روح المواطنة . كما ان تفعيل المؤسسات المعنية بالفساد يعد عملاً مهما في ردع الفساد والمفسدين كما تم التنويه عنه آنفاً [٢٥].

لايختلف العراق عن غيره من البلدان المبتلية بالفساد وفي ظل تردي الاوضاع الامنية وضعف قوة القانون والذي اخذت اشكال الفساد فيه الصور المختلفة مثل الرشوة ، الاختلاس ، سوء استغلال المنصب العام ، الاعتداء على المال العام ، غياب النزاهة والشفافية للعطاءات الحكومية ، مخالفة قانون الخدمة المدنية وتهريب الاموال والصفقات الوهمية في حين يمكن ايعاز اسبابه الى الوضع الامني والذي يعرقل الرقابة والذي يدفع بأتجاه ارتكاب المخالفات الادارية والمالية والاسباب الاجتماعية التي تتعلق بضعف الوعي الاجتماعي بمخاطر الفساد وتفشي ثقافة القبول بالرشوة اضافة الى اسباب تتعلق بتردي مستوى الحكم ومدى التزامه بسيادة القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية وقصور السياسات الاقتصادية وضعف الرواتب والمدخولات السنوية (رواتب الموظفين) ومع ذلك فان العراق اخذ على عاتقه محاربة الفساد من خلال قنواته الدستورية والرقابية اذ اعتبرت المادة ٧٢ من الدستور العراقي على ان الفساد المالي والاداري جريمة خطيرة لدرجة انها تخرج من سلطة العفو الخاصة برئيس الجمهورية في حين ان المادة ١٠٩ من الدستور العراقي تعطي الحكومة الاتحادية سلطة حصرية بصياغة السياسات الضريبية وان المادة ٢٨ من الدستور تشترط عدم جباية اي ضرائب او تعديلها او تحصيلها او الاعفاء منها الا بقانون ويجب ان يوافق المجلس الوطني على الميزانية التي يعدها مجلس الوزراء اضافة الى مواد وقوانين اخرى في هذا المجال .

ان مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perceptions Index) (CPI) يعد احد المؤشرات الذي يقيس درجة الفساد في دول العالم اذ قامت منظمة الشفافية الدولية من وضع هذا المؤشر والذي يتكون من (١٠) ..... تتدرج من صفر (فساد مرتفع / مستشري) الى (١٠) غياب الفساد ويتم ترتيب دول العالم وفقا لنتائج هذا المؤشر وينشر سنويا وقد ادرج العراق في هذا المؤشر منذ عام ٢٠٠٣ لاول مرة ويمكن معرفة ذلك من خلال هذا المؤشر اذ كان ترتيب العراق عام ٢٠٠٣ (١١٥) من عدد الدول المشمولة بالمسح (١٣٣) وكان مؤشر الفساد (٢.٢) (CPI) في حين وصل العراق عام ٢٠٠٧ الى ترتيب (١٧٨) من (١٨٠) دولة وكان مؤشر الفساد (١.٥) (CPI) كما تم اجراء بعض المسوحات من قبل السفارة الامريكية في بغداد عام ٢٠٠٦ وكان الهدف من هذا هو وضع ستراتيجية مكافحة الفساد تساعد على ارساء طرق فعالة ومستدامة لمكافحته في العراق وتتلخص نتيجة المسح في ان قيام نظام فعال في مكافحة الفساد هو عنصر اساسي لنجاح الديمقراطية والحكم الرشيد في العراق اذ تفيد التقارير انه في عام واحد خسر العراق اكثر من ٢ مليار دولار تم سرقتها في امدادت البنزين والديزل لذا جاءت التوصيات المبنية على هذا المسح بضرورة تشجيع الحكومة العراقية الجديدة لدعم دور المفتشين العاملين في مكافحة الفساد وكذلك التوصية بدعم وتوجيه الجهود العراقية لتصميم وانشاء مرافق لتدريب الموظفين على مكافحة الفساد. [٢٦] لذا نجد ان العراق يعاني من ظاهرة الفساد وان الحكومة عازمة على القضاء عليه او التخفيف من اثاره الضارة على الاقتصاد وكذلك دخول

العراق في حلقة التعامل الدولي لمكافحة الفساد للاستفادة من تجارب وخبرات الحكومات والمنظمات الدولية المتخصصة .

اضافة" الى ذلك فان استقرار الأوضاع السياسية والامنية وسيادة القانون ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب بغض النظر عن طائفته او عرقه او قوميته او دينه ، سوف يضع العراق على الطريق السليم في بناء دولة المواطن الذي تنعم به البلاد ويعم الاستقرار والامان والخيرات حيث ان الفساد يجر إلى توزيع غير عادل للدخل والثروة في البلاد ، وهو يجر إلى ظاهرتي الفقر والبطالة لان الفساد سوف يهيئ الظروف غير المناسبة للاستثمار المحلي والاجنبي وبالتالي تقليل لفرص العمل ، إضافة إلى ارتفاع في مستويات الأسعار وهذا يجعل نصيب العامل الواحد من الاجر الحقيقي منخفض وهذا يقود إلى الفقر والبطالة .

خامسا": الاستنتاجات والتوصيات

١- الاستنتاجات

أ- ان ما تم التطرق اليه من ثلاثية الفشل الاقتصادي ، وبصورة مختصرة من خلال مؤشرات الفقر، البطالة، والفساد انما هي الأكثر انتشاراً وفتاكاً باقتصاد اي بلد ومنها العراق، ولا يمكن بأي صورة ان تظهر فيه مثل هذه المؤشرات . ذلك ان العامل الاقتصادي خاصة جانب التمويل فيه متوفر بشكل لايقبل الشك، ولكن سوء الادارة العامة ولأسباب داخلية وخارجية جعلت العراق يحتل مراتب متقدمة دوليا في هذه المؤشرات الثلاثة الدالة على وجود الفشل الاقتصادي الذي يعطي بصورة مختصرة الانحراف عن الصواب في رسم وتنفيذ كل السياسات الاقتصادية سواء كانت كخطط اقتصادية شاملة او برامج اقتصادية ملزمة وتأشيرة ذلك ان العراق بلد نفطي ولايمكن له ان تصاب خططه الاقتصادية بمثل هذا الفشل.

ب- ان تبني الاستراتيجيات المختلفة بأتجاه تعزيز اقتصاد السوق كانت غير دقيقة بالنسبة للظروف التي تحيط بالبلاد وهذا التبني المستعجل لألية السوق جر البلاد إلى عدم الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي بالتالي كانت هذه المؤشرات الدالة على الفشل الاقتصادي وهذا يتمثل بالتخلي التدريجي للدور الاقتصادي للدولة في حياة العراقيين . ان الديمقراطية تستلزم لبنائها الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي واشاعة الثقافة الديمقراطية من خلال احترام آراء الاخرين وليس لتعزيز الانانية المقيتة التي نراها يوميا في البلاد .

ان الاستقرار السياسي والامني سوف يعزز البناء الاستراتيجي لأليات الديمقراطية والنجاح الاقتصادي والامن الجماعي والمواطنة. فبناء دولة المواطنة هي الكفيلة بنجاح اي مسعى اقتصادي واجتماعي وسياسي من خلال معرفة المواطن لحقوقه وواجباته وبدونها فلا يمكن الحديث عن اي نجاح مهما كان حجمه ونسبته ونوعه ووجهته ومهما كانت الاستراتيجيات الموضوعة لاي من هذه الثلاثية .

ج- شخص البحث ان العوامل الخارجية وخاصة النفط الخام العراقي ليس هو مصدر التموين الداخلي فحسب بل انه عنصر عدم استقرار وتوازن من شأنه ان يحافظ على نمو خال من الاختلالات الهيكلية التي اتصف بها الاقتصاد العراقي عبر مسيرته الطويلة وكذلك على متغيرات النمو الاقتصادي الداخلي .

د- ان فترة التسعينيات من القرن الماضي كانت تعطي مؤشرات على تدني المستوى المعاشي الذي هو جوهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمسبب للفشل الاقتصادي ومؤشراته وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ حيث تم في ذلك العقد فرض الحصار الاقتصادي الذي شمل كل شئ على العراق من قبل المجلس الدولي وهذا يؤكد على ان المتغيرات الخارجية كانت سبب التعويق على مدى استقرار وتوازن ونمو الاقتصاد العراقي .

و- على الرغم من تبني السياسات التوسعية وانفتاح الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي وعزوف الانتاج المحلي بسبب التدمير الشامل الذي اصيب به الاقتصاد العراقي جراء العمليات العسكرية واعمال النهب والسرقة فان هذه السياسات قد مهدت الى ظهور طبقات من مصلحتها

المتاجرة على حساب الصالح العام فكان مؤشر الفقر الذي يدل على تدني المستوى الاستهلاكي قبل عام ٢٠٠٣ ومابعدها وكذلك ظهور البطالة بصورة كبيرة والتي شملت البطالة الظاهرية (السافرة) ونقص العمالة بارقام ونسب مخيفة خاصة في السنوات الاولى من احتلال البلاد تصل الى اكثر من ٦٠% فان مؤشر الفساد هو الاخر كان نتيجة هذه السياسة التوسعية دون متابعة ومحاسبة وخضوع الميزانية الى الاجهزة الرقابية لمحاسبة المقصرين والمختلسين مما جعل المال العام العراقي في هباء منثورا .

٢- التوصيات

أ-ان القضاء على ثلاثية الفشل الاقتصادي العراقي تحتاج الى رؤية واضحة ولمعالجات سليمة تأخذ بنظر الاعتبار الاهداف الحقيقية المراد الوصول اليها وبأساليب مختلفة قائمة على دراسات متفحصة للواقع العراقي الراهن والمستقبلي من خلال تشخيص الخلل.

ب-ان معالجة بيت الداء وهو الاختلال الهيكلي يتطلب جهود مضنية وتضحيات جسام يتطلبها الواقع لتغيير تلك الهيكلية السائدة مما يعني ذلك الى تبني سياسات توسعية وانكماشية في ان واحد ولكن في القطاعات التي تحتاج سياسات توسعية مثل قطاعي الزراعة والصناعة في تبني سياسات انكماشية لقطاعات مثل استيراد المواد الكمالية والقطاع التجاري فيما يتيح انتعاش الانتاج المحلي خاصة المولد لفرص العمل في مختلف القطاعات الصناعية والخدمية.

ج-ان تحسين مستوى اداء الاقتصاد العراقي وتحسين مؤشرات الرفاه الاقتصادي العام من خلال الحد من ظاهرة الفقر والبطالة وبالتالي الفساد والتي لاتتم دون تبني سياسات رشيدة في مجال تحقيق النمو الداخلي بعوامل داخلية وتفعيل تلك العوامل من خلال قرارات جريئة تأخذ بنظر الاعتبار كل الامكانات المتاحة ، خاصة في ظل الوفرة المالية التي تعد فرصة تاريخية لايمكن ربما ان تتكرر فيما بعد .

د-الحد من ظاهرة ومؤشرات الدالة على ان العراق من البلدان المتخلفة وفي المستوى الادنى من تلك البلدان على الرغم ان العراق عكس ذلك والتي تظهر من خلال تقارير منظمة الشفافية الدولية ، اضافة الى مؤشرات الفقر والحرمان البشري التي تظهر ان العراق من البلدان الفقيرة رغم امتلاكه موارد هائلة . وهذا يعني ان تقضي على ظاهرة الفقر البشري باستخدام الموارد المحلية وتوزيعها على ابناءه بعيدا" عن مظاهر الفساد القاتل والذي ادى بنا الى هذه المظاهر من خلال تبني سياسات رشيدة بعيدة كل البعد عن مظاهر التطرف والعصبية الطائفية والاثنية واعتماد مبدأ المواطنة الصالحة كأساس لتفعيل تلك السياسات الاقتصادية الرشيدة لانها الحل الامثل والوحيد لعمل الساسة الجدد في الوطن.

الهوامش :

١- كاظم حبيب " بعض التغيرات الهيكلية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في العراق " ، الاقتصادي العربي ، السنة الاولى العدد (٣) ، تموز (يوليو) ، بغداد ، ١٩٧٧ ،ص ص ٤٩-٨٦.

٢- د.محمد حسين باقر " تطور مستوى المعيشة في العراق خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٧٦ " ، الاقتصادي ، السنة الثانية والعشرون ، العدد (١)،اذار ١٩٨١. ص ص ٢٥-٥١

٣- د.محمد حسين باقر " مستوى المعيشة في العراق خلال المدة ١٩٥٧-١٩٨٠ " ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ، العدد الاول ،السنة الثالثة ، ١٩٨٢ ، ص ص ٣٠٧-٣٣٦ .

٤- صبري مصطفى البياتي " حركة مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق ١٩٦٠-٢٠٠٠ " ،في الاقتصاد العراقي ، متغيرات البيئة العربية والدولية ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية ، بيت الحكمة ٢٢-٢٣ / كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠١ م ، تحرير د. هناء عبد الغفار السامرائي و د.عماد عبداللطيف سالم ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ص (٤٤١-٤٧٢).

٥- محمد حسين باقر ، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،الاسكوا، نيويورك،١٩٩٦،ص١.
٦- صلاح عبد الحسن، الاطار المفاهيمي المستخدم في عمليات قياس التنمية البشرية المستدامة وتحديد مستوياتها ،في عماد عبد اللطيف سالم وتحرير، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، بحوث الندوة الفكرية لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة ، المطبعة العربية ،بغداد، ٢٠٠١،ص٧٧.
7- UNDP,HDR,1990,newyork,oxford university press,1990,p61.
٨- وزارة التخطيط والتعاون انمائي وبيت الحكمة في العراق ، التقرير الوطني لحالة التنمية البشرية ٢٠٠٨، المطابع المركزية ،العراق ،٢٠٠٩،ص٣٧.
٩- علي حسن محمد اليدومي، الفقر في اليمن،المشكلة واستراتيجية المواجهة ،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الادارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية ،٢٠٠٤،ص١٧-٢٤.
١٠- همام الشماع ،يسرى السامرائي ،اسباب ومصادر الغنى والفقر في الوطن العربي ،بحث في وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية ٢٢-٢٣ تشرين الاول ٢٠٠٠، مجموعة باحثين ،بغداد ،٢٠٠٢،ص٩٣-١٢١.
١١- راجي محيل هليل الخفاجي ، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٨٧-٢٠٠٧،رسالة ماجستير غيرمنشورة ،كلية الادارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية ،٢٠٠٩،ص١٥٠-١٥١.
١٢- جمهورية العراق / وزارة التخطيط والتعاون الانمائي/الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات(دراسة سلم الاولويات لتنمية المحافظات باعتماد معيار مستوى المعيشة) شباط ، ٢٠٠٦ .
١٣- صندوق النقد العربي واخرون ""التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٣ ابو ظبي ، الامارات ٢٠١٣ صفحة ٣٣٧""
١٤- ليلى جبر وسرمد عباس ،(سياسة الاصلاح في الموازنة العامة)دراسة مقدمة إلى وزارة المالية ،الدائرة الاقتصادية ، بغداد ٢٠٠٨،ص٧.
١٥- طارق عبد الحسين العكيلي ،(البطالة والتشغيل في اقتصاد ريعي معوق) المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد١١ ،عدد خاص بغداد، ٢٠٠٦،ص٥.
١٦- نفس المصدر السابق ،ص ص ٦-٨.
١٧- طارق عبد الحسين العكيلي ، آفاق الخصخصة في العراق في ضوء اختلال المتغير الديموغرافي والاجتماعي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد ٨ ،عدد خاص بغداد ،٢٠٠٥، ص١٥.
١٨- صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩)، ابو ظبي –الامارات ،٢٠٠٩،ص٣٧.
١٩- التقرير الاقتصادي الموحد لعام ٢٠١٣ ، نفس المصدر السابق صفحة ٣٥١.
٢٠- اديب قاسم شندي (ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي)،دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة، العدد٢٥، بغداد ٢٠١١،ص ص٩٤-٩٥.
٢١- محمود عبدالفضيل ، (الفساد وتداعياته في الوطن العربي) ، ورقة قدمت الى حالة الامة العربية : المؤتمر القومي العربي التاسع : الوثائق/القرارات/ البيانات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩.
٢٢- منير الحمش ، (الاقتصاد السياسي للفساد) ، المستقبل العربي / مركز دراسات الوحدة العربية العدد ٣٢٨، بيروت ٢٠٠٦ ص ص ٦٠-٨٦.
٢٣- جمهورية العراق ،وزارة التخطيط(خطط التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤)بغداد، ٢٠٠٩،ص١٨٣.
٢٤- القرآن الكريم ، سورة الروم ، الآية ٤١.

٢٥- انظر على سبيل المثال لا للحصر:

- سلطان احمد خليف ، مجيد حميد مجيد،(استراتيجيات مقترحة لمكافحة الفساد الاداري) ،مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ،العدد ٨١,٢٠١١،ص ص٨٦-٩٥.
- سعد العنزي ،الفساد الاداري والتعاون الدولي لمجابهته مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد،جامعة بغداد ،العدد ٤٩,٢٠٠٨،ص٥.
- طاهر الغالبي وصالح العامري ، المسؤلية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال والمجتمع ،دار وائل للنشر،ط٢ عمان،٢٠٠٨،ص ٣٥٩.
- محمد جاسم الذهبي،(التطوير الاداري مداخل ونظريات عمليات واستراتيجيات)، مكتب الجزيرة للتحضير الطباعي والاستنساخ ،بغداد،٢٠٠٥ ص٨٢.
- مازن زاير اللامي ،(الفساد بين الشفافية والاستبداد)، ط١ ، مطبعة دانية، بغداد ، ٢٠٠٧، ص٨٨.
- باسم فيصل الدليمي، (الفساد الاداري وبعض اشكاله من وجه نظر عينة من المديرين)، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، ١٩٩٩،ص١٠٩.

٢٦- حسين جابر عبدالحميد الخاقاني ، (الفساد الاقتصادي واثاره على الاستقرار الاقتصادي للبلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ص ص ٢٢٦-٢٣٢ .